ستصدر أحكامها في ضوء معايير مختلفة بشكل راديكالي، وبالتالي لن تملك أرضية مشتركة وواحدة للحوار.

ليس من الصعب ايجاد مصادر بديلة إذا نظر المرء خارج الدائرة الضيقة للتفكير مابعد البنيوي حول مسائل اللغة، الخطاب والتمثيل. مشكلة مابعد البنيوية - كما اقترحتُ آنفاً و باختصار - هي أنّها تستعير سلسةً من الفرضيات القائمة (طوّرها سابقاً فرديناند دي سوسير في السياق الإختصاصيّ للغويات البنيوية) و تبني على أساسها منهجية شاملة للعلوم الإنسانية مطعّمة بإيقاعات ميتافيزيقية نافرة (مضادّة للواقع). ربّما كان هذا بالنسبة لسوسير مطلب تكنيكي، إذا صحّ القول، شرط لامكانية تشكيل حقل للدراسة السينكرونية للغة يترتّب من خلالها على اللّغوي أن يتتبع النظام الإزدواجي للنطق البنيوي الناتج عن كلّ من مستويي الدالّ (*signifier*) والمدلول (*signified*)، وبالتالي يستثني - أو يؤجّل مؤقّتاً - أي تعامل مع اللغة في جانبها الإحالي (*referential*).[٢] بالنسبة لأتباعه، أصبح هذا المعتقد، جدلاً، نقطة عليا في المبدأ، وأساس لهجوم تنظيري واسع النطاق على المعنى، الحقيقة، وعلى ذلك البعبع الخرافي "النصّ الكلاسيكي الواقعيّ". المرحلة الأولى من هذه النزعة الطاغية كان هدفها اظهار - وعلى طريقة رولان بارث في كتابه (*SIZ*) - أن النصيّة في الواقع "تغلغلت إلى أقصى مدىً لها" وأنّه يمكن تبيان أنّ النصوص تفكّك أو تزيح القناع عن مزاعمها الواقعية البرجوازية، وهذا لايشمل فقط كتابات نخبوية (*garde - avant*) من مثل (**صحوة فينيغانز**) لجيمس جويس بل روايات تبدو أنها تنتمي حصراً إلى التقليد الواقعي العظيم (مثال، روايات بلزاك أو جورج ايليوت).[٣] من هنا نصل إلى مشارف ذلك الطرح - عمّمه بحماس كبير بارث، هيدين وايت، وآخرون - أنّ الخطابات التاريخية تابعة بشكلٍ متشابه لنطاق واسع من البنى السردية و البلاغية المختلفة، وبالتالي يجب أن تُرى تحديداً وكأنها غير قابلة للحسم (*undecidable*) خاصّةً فيما يتعلّق بمصداقيتها الواقعية - الوثائقية،